

اقتصاد

صرف قيمة الأقمح المستلمة خلال ٤٨ ساعة كحد أقصى رئيس الاتحاد العام للفلاحين: إنتاج الحبوب الفعلي هذا الموسم فاق التوقعات

إبراهيم لـ «الوطن»

صرّح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم لـ «الوطن» أن زيادة في الإنتاج الفعلي من الحبوب فاقت تقديرات الإنتاج المتوقعة. وبين أن هناك صعوبات عدة تواجه الفلاحين بالنسبة لموضوع تسويق الحبوب في جميع المحافظات، مشيراً إلى أن أبرز هذه الصعوبات هي وثيقة إثبات الملكية من أجل شهادة المنشأ.

ولفت إبراهيم إلى أن صرف قيمة الأقمح المسوقة من الفلاحين يتم خلال مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة، مبيناً أن فلاحى محافظة دير الزور استلموا أمس الأول قيمة الأقمح المسوقة لفرع المؤسسة السورية للحبوب، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تسويق القمح في حلب قد بدأ، وبأن هناك جدولاً زمنياً لاستلام الأقمح في جميع المحافظات.

ونوه بأن استيراد القمح يتم بالطبع الأجنبي، وهذه المبالغ تذهب إلى خارج القطر، في حين أن الشراء من الفلاحين بأي سعر أعلى من الاستيراد يبقى أمراً

إيجابياً ومهماً لأن هذه المبالغ تنفق داخلياً وتساهم في تحريك عجلة الإنتاج بشكل كامل وتشجع الفلاحين على العمل وزيادة الإنتاج.

وأشار إبراهيم إلى أن عدد مراكز استلام الأقمح والشعير في سورية قد وصل إلى ٢٨ مركزاً وزيادة عدد هذه المراكز سيتم حسب الحاجة لذلك، مشيراً إلى أن كمية الأقمح المسوقة حتى تاريخه وصل لـ ٥٠ ألف طن، كاشفاً أنه تم أمس الأول استلام الأقمح من محافظات الحسكة وحماة وبالإسكندرية في محافظة حلب.

وبين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أن إنتاج سورية من القمح ازداد هذا العام عن العام الماضي بنسبة ٥٠ بالمئة، كما تشهد عمليات تسويق القمح والشعير خلال هذه الفترة ازدياداً مستمراً تجاه مراكز الشراء.

وكان قد تفقد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس السبب الماضي عمليات حصاد القمح وتسويقه في حماة، واستمع من الفلاحين والقائمين على مراكز استلام الأقمح للشكليات والتحديات التي تواجههم.

عبد الهادي شباط

رغم أن ظاهرة قحوم المغتربين والمغتربين بزخم خلال إجازة العيد والصف في مؤشر واضح إلى مدى تحسن الأوضاع العامة في البلاد، وتنتهي بعودة الحياة إلى طبيعتها، لكن بعض «الحساسين» في معبر نصب فهوما القصة بشكل مختلف واعتبروا هؤلاء القادمين صيداً نميناً وأنها فرصة لجمع المال عبر استغلالهم وإتزازهم، وخاصة المسافرين الذين بصحبهم سيارات ويرغبون في إدخالها بشكل مؤقت وفق الأنظمة المعمول بها.

شكاوى وصلت لـ «الوطن» من مسافرين سوريين دخلوا البلاد بصحبة سياراتهم من معبر نصب الحدود مع الأردن، تتلخص وتتقاطع حول استغلالهم وتحصيل منهم مبالغ مالية تفوق الرسوم الجمركية اللازمة لإدخال سياراتهم بمعدل يصل إلى أربعة أضعاف في بعض الحالات، وذلك من «حساسين» الجمارك، والحساسين في الجمارك هم من يعملون في تعقيب المعاملات الجمركية من غير أن يكونوا من العاملين في الجمارك، وعادة ما يكون «الحسون» شخصاً تمت التوصية به من بعض المتقنين، أو يعتمد على مهاراته الذاتية في الدخول والخروج لمكاتب الأمانات الجمركية.

أمين جمارك نصيب: الحديث عن فساد في المنفذ إشاعات معقبو معاملات جمركية يبتزون المواطنين.. و«الجمارك»: لا حاجة لهم وكل يوم نضبط حالة

دخول المسافرين السوريين المغتربين خارج البلد، لأن هناك تسهيلات واسعة يتم العمل على تنفيذها لتبسيط إجراءات الدخول والتخفيف عن المسافرين، وهناك توجيه للعناصر بحسن التعامل، مبيناً أن أي حالة فساد أو تلاعب يتعرض لها أي مسافر ويتم اكتشافها أو الإبلاغ عنها من صاحب العلاقة سيتم فوراً معالجتها ومحاسبة مرتكب المخالفة واتخاذ إجراءات وعقوبات شديدة بحقها، مؤكداً أن الكثير من الأحاديث التي تدور عن فساد ومعاملات سيئة في المعبر تكون من باب الإشاعات وليس لها أصل، وأنه يتم ممن يتحدثون في هذا الموضوع الإبلاغ عن حالات فساد ومخالفات فعلية لإدارة الأمانة وبعدها بإمكانهم الحكم على مدى الحزم في التعامل مع المخالفات التي قد يرتكبها بعض العناصر في العمل الجمركي.



مخالفة، أو يتم دخول هؤلاء الأشخاص إلى مكاتب الأمانة بطرق مخالفة تحت صفة عامل زفافة أو مراجع.. وغيرها من الصفات التي يتسللون بها لمكاتب الأمانة لتسيير بعض المعاملات، لكن هناك حالة تشدد وحزم في التعامل معهم، وأنه يومياً يتم ضبط ما لا يقل عن حالة من هذا القبيل حيث يتم اتخاذ إجراءات بحقها بالتعاون مع الجهات المختصة.

وأكد أنه لا مبرر لوجود معقب معاملات لدى

هذا ويتم التعامل بقيم الرسوم المطلوبة واستغلال عدم رغبة المسافرين بتنفيذ الإجراءات التي تمر بها خطوات إدخال السيارات المصاحبة لهم وخاصة أن هذه الإجراءات تحتاج إلى وقت وبخبرة وهو ما يجعله المسافر.

أمين جمارك نصيب مهنزلة بين لـ «الوطن» أنه ليس مسموحاً لمعقبي المعاملات الدخول لحرم المعبر ومزاولة مهنة تعقيب المعاملات، وفي حال وجدت بعض الحالات تكون بشكل

٢,٢ مليار ليرة ربحتها القطاع العام الصناعي في ٣ أشهر والمبيعات الفعلية زادت ٥ مليارات

هناك غائمه

بلغت الأرباح الصافية لإجمالي مؤسسات وشركات وزارة الصناعة نحو ٢,٣٧ مليار ليرة سورية خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٩)، في حين زادت المبيعات الفعلية خلال هذه الفترة بما يزيد على ٥ مليارات ليرة، ما نسبته ١٠٪ تقريباً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إذ قاربت ٥,٧ مليار ليرة سورية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري مقارنة بنحو ٥,١٨ مليار ليرة في الربع الأول ٢٠١٨.

وبحسب تقرير تتبع الأداء للربع الأول ٢٠١٩ لوظف وجود خسائر وعجز في بعض المؤسسات مثل الصناعات النسيجية ومؤسسة السكر، على حين تم تحقيق أرباح في مؤسسات أخرى. وحول زيادة مبيعات بعض المؤسسات بين التقريرين أن مبيعات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بلغت ١٠ مليارات ليرة علماً أنها كانت ٦ مليارات ليرة في الفترة نفسها من العام الماضي، ويعود ذلك الارتفاع إلى تحسن الوضع الأمني وعودة بعض المنشآت للعمل في القطاع الخاص واستهلاكها لمنتجات شركات المؤسسة النسيجية مثل الأقمشة والغزول.

أما أسباب زيادة مبيعات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية فيعود إلى زيادة مبيعات عدد شركاتها مثل جردى و كابلات منسحق والإنشاءات المعدنية، حيث بلغت المبيعات



نحو ١٠ مليارات ليرة أي بنسبة تنفيذ ٦٧ بالمئة وذلك نظراً لدخول شركة تصنيع وتوزيع الألبان الزراعية في العملية التسويقية. وبخصوص مبيعات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية فقد بلغت ٦,٦ مليارات ليرة أي زيادة عن العام الماضي والتي كانت ٥,٧ مليارات ليرة وبنسبة تنفيذ ٢٨ بالمئة بسبب زيادة المبيعات في شركاتها. والحال ذاته في المؤسسة العامة للحلج وتسويق

الأطمان والتي زادت مبيعاتها حيث وصلت إلى ٧,٨ مليارات ليرة نظراً لزيادة استرجار شركات الغزل والنسيج وشركات الزيوت لمخصصاتها من مادي القطن وبذور القطن. وذكر التقرير أن مبيعات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بلغت ٤,٢ مليارات ليرة أي بنسبة تنفيذ ٤٢ بالمئة، وحول تراجع المبيعات مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي بررت الوزارة ذلك بوجود مواد مزورة في الأسواق

مماثلة لمنتجات المؤسسة عرق عنب السويداء، وعرق عنب حمص، كما أن تأخر مؤسسة الأعلاف باسترجار مادة الكسبة لشركتي زيوت حلب وزيوت حماة انعكس سلباً على خطة المبيعات.

أما المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء فقد بلغت مبيعاتها ١١,٥ مليار ليرة، أي بنسبة تنفيذ ٣٠ بالمئة، أما أسباب تراجع مبيعاتها مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي

تضرر ٩٠٪ من حقول التبغ بسبب العواصف والحكومة تتحرك للتعويض

الوطن

خلصت اللجنة التي شكلتها الحكومة لتقييم تأثير العاصفة الأخيرة والتي شملت عدداً من المعنيتين في المؤسسة العامة للتبغ، إلى أن ٩٠٪ من حقول التبغ تضررت بشكل كبير، وتم تحديد المساحات المتضررة ونسبة الضرر للمباشرة فوراً في الإجراءات اللازمة لمساعدة المزارعين ومنهم، توزيع الشتول الجاهزة من مشاتل المؤازرة في المؤسسة على المزارعين المتضررين مجاناً، والسماح لمن كانت شتولهم في مرحلة عمرية متقدمة وأصبحت بالضرر بتربية الزغفة الثابت الثاني، إضافة إلى تأجيل ديون المزارعين المتضررين إلى مواسم لاحقة والمستحقة عليهم والواجب تسديدها للمؤسسة. وذكر بيان صحفي لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه في خطوة أخيرة متممة للإجراءات السابقة، تم تحديد أسماء المزارعين المتضررين، حيث سيتم رفع تلك القوائم إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (صندوق الكوارث والخفاف) ليتم من خلاله تعويض المزارعين عن الأضرار التي لحقت بمحصولهم.

من الجدير ذكره أن هذه الإجراءات جاءت بعد أن هذمت سلسلة العواصف التي اجتاحت عدداً من مناطق محافظة طرطوس وحمص وموخر، سيل عيش الآلاف من المزارعين ممن يعتمدون على زراعة التبغ كمحصول رئيسي يعيشون عليه طول العام، حيث تسببت الأمطار بتآلف مساحة كبيرة من محصول التبغ بعد أن غمرت المياه الحقول المنخفضة بالكامل وحطمت جبات البرد الكبيرة أوراق نباتات التبغ.

تجنباً لتقييم الكبيرة فيها

حدي لـ «الوطن»: فواتير تقديرية للعدادات المحروقة والمعطلة التي لم يتم استبدالها

قصي أحمد المحمد

صرّح مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق عدنان حدي لـ «الوطن» بأن ورشات الشركة بدأت بتركيب عدادات لجميع المواطنين وبشكل خاص التجارية بدل العدادات المقفولة ابتداءً من بلدة كفر بطنا، مبيناً أن الهدف من هذا الإجراء هو الحفاظ على الطاقة الكهربائية وآيأت ذلك ضمن خطة وزارة الكهرباء حول استكمال إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية في منطقة القوطة الشرقية.

ولفت مدير كهرباء الريف إلى أن أولوية التركيب هي للمحال التجارية ذات الاستهلاك المرتفع، مشيراً إلى أن ذلك يحقق جباية جيدة للشركة، ويتم التركيب وفقاً للإمكانيات المتوفرة لدى الشركة من عدادات ضمن المخبر وهي عدادات قديمة معاد إصلاحها.

وبالنسبة للمنازل أشار حدي إلى أنه يتم العمل حالياً بطريقة تقديرية للاستهلاك التي سيتم إصدار أول فواتورة لها مع انتهاء الدورة الثالثة في جميع مناطق الريف.

ولفت إلى أن آلية التقدير سوف تشمل جميع العدادات المحروقة المتوقفة في المناطق المحررة والمعطلة التي لم يتم استبدالها، مؤكداً أن الهدف من هذا الإجراء هو كي لا تترب فواتير كبيرة على جميع المشتركين عندما يتم تركيب عدادات جديدة لهم.

وكان قد صرح مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ «الوطن» بأنه سيتم إصدار أول فواتورة للأسر القاطنة في العمال الصناعية المتوقفة بداية شهر تموز القادم، التي تم تركيب عدادات منزلية لها، ومن ثم تقدر وفقاً لشرائح كمية الاستهلاك.

وفي السياق ذاته أكد حدي أنه سيتم إصدار الفواتير لجميع المشتركين ومن ثم تطبيق عليهم تقدير استهلاك نهاية الدورة الثالثة (الشهرين الخامس والسادس) لتكون أول دورة تصدر تقديرياً من دون عداد يتم احتساب كمية الاستهلاك بطريقة فنية وفقاً لأجهزة خاصة.

وكان مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب أكد لـ «الوطن» توقيع عقد لاستيراد ٢٠٠ ألف عداد متصل قريباً إلى سورية خلال حزيران الجاري.

العش لـ «الوطن»: ٢٠ بالمئة نمو سوق التأمين خلال العامين الماضيين

تعاون بين هيئة الإشراف على التأمين ومؤسسات التمويل الصغير لطرح منتجات متناهية الصغر

الوطن

صرّح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ «الوطن» بأن سوق التأمين حقق خلال العامين الماضيين نمواً مهماً، إذ حققت أقساط التأمين زيادة بمعدل ٢٠ بالمئة، وهو مؤشر تعاف. ونوه بأن سوق التأمين يتحسن بالتوازي مع التحسن العام في المناخ الاقتصادي وتحسن الظروف العامة، مبيناً أن شركات التأمين تعمل على تحديث برامج عملها وتطوير خدماتها ومنتجاتها في السوق بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الحالية، إذ تتجه الكثير من الشركات لطرح منتجات تأمين صغيرة تناسب مع الظروف العامة مثل التأمينات الشخصية وتأمينات علاجية داخل المشافي.

ولفت العش إلى أن هناك تعاوناً بين الهيئة ومؤسسات التمويل الصغير لطرح منتجات تأمينية متناهية الصغر، وتحديد الحملات والمطروح التأمينية التي يمكنها التركيز عليها، وخاصة أن هذه المؤسسات مهتمة بمنح قروض وطلب تأمينات ترتبط بطبيعة المشروعات التي تمويلها من تأمين الحريق والحوادث والتأمينات الصحية على العاملين في المشروع وغيرها.

وبين العش أن عدداً من الشركات الخارجية وخاصة العربية أبدت رغبتها بالعمل في سوق التأمين السورية وهي



يوازي حجم العمل ما لم تطرح الشركات الجديدة الرغبة بالعمل في سوق التأمين منتجات جديدة.

تطلع على حجم السوق ونشاطه، لكن لم يتم الترخيص لأي شركة جديدة، معتبراً أن عدد الشركات العاملة حالياً في السوق

وكان إجمالي أقساط شركات التأمين الخاصة دون التأمين الإلزامي على السيارات سجلت خلال العام الماضي نحو ٨,٥ مليارات ليرة نمو ١٤,٨ بالمئة عن عام ٢٠١٧، وسجلت شركات التأمين أعلى معدلات نمو لها في التأمين الصحي يليه التأمين على السفر ثم التأمين الشامل على السيارات وبعدها التأمين على الحياة.

وعن شركات الإدارة والتقييمات التي تجربها الهيئة لهذه الشركات بين العش أن معدلات التحسن التي تحققتها شركات إدارة النفقات الطبية سيكون لها أثر مباشر في المؤمن لهم ومستوى الرضا لديهم عن الخدمات التي يتلقونها والأهم العمل على الحد من ظاهرة سوء الاستخدام التي عادة ما يشترك بها العديد من أطراف العملية التأمينية، وأن العديد من شركات الإدارة عملت على تحديث أنظمة العمل لديها وتطوير الكوادر العاملة وزيادة مهارات العمل لديهم والاهتمام أكثر بزيادة التدريب والتأهيل على تنفيذ مهام العمل وفق أفضل جودة ممكنة.

وحول تصنيف الشركات أوضح أنه مهم وسيوفر لدى الهيئة والجهات الوصائية دليل واضح عن حال الشركات ومدى التزامها بالعايير المطلوبة وتحقيق الخدمات التي يحتاجها المؤمن لهم.